

أوباما في بكين يطوي صفحة «الإخفاقات الآسيوية»

الأميركية هناك، وفي تعزيز تحالفاتها السياسية والعسكرية والتجارية. من هنا، لا يزال التوجه الأميركي إلى آسيا يصطدم بانعدام الأمن المتزايد في ما يتعلق ببحر الصين الجنوبي، والنزاع المرتبط به، وسطوة الصين على بعض الدول التي تقع عليه، ومنها الفلبين. من جهة أخرى، يمكن الالتفات إلى أستراليا التي تعمل مع الولايات المتحدة على تنمية التعاون العسكري، ولكنها في الوقت ذاته تبقى ملتزمة، بشكل قوي، بعلاقتها الاقتصادية مع الصين. وفي حين انخفض الطلب الصيني على الحديد الخام الأسترالي، وغيره من السلع، تبقى الشركات الصينية من أبرز المستثمرين في الاقتصاد الأسترالي، ويُنفق الأثرياء الصينيون الكثير من الأموال على الدراسات العليا فيها، وعلى عطلهم الصيفية وشراء العقارات.

والعنصر الآخر الذي لا يزال يقف عائقاً أمام تحقيق الولايات المتحدة رغبتها في التوضع كقوة أساسية في آسيا، هو العلاقات بين كوريا الجنوبية واليابان، اللتين تعدان حليفين أساسيين لواشنطن في القارة. فقد شهدت هذه العلاقة انتكاسات على مدى العقود الماضية، كذلك فإنها لا تزال تتميز بالسوء، وهو أمر طالما أحبط مساعي إدارة أوباما وخططها لإبطاء صعود الصين، ومواجهة «تهديدات» كوريا الشمالية.

أما من النقاط الإيجابية التي التفت إليها عدد من المحللين في إطار تعدادهم لسياسة أوباما الآسيوية، فهي زيارته إلى فيتنام خلال العام الحالي، والتي فتحت المجال أمام تطوير العلاقة مع هذا البلد. فضلاً عن ذلك، هناك تطوير العلاقة الاقتصادية والسياسية مع الهند، إضافة إلى التعاون في المجال النووي والعسكري بين البلدين.

(الأخبار)



أوباما يصادف الرئيس الصيني شي جينبينغ قبل قمة العشرين (أ ف ب)

الجمهورية ميتش ماكونيل، الأسبوع الماضي: «لا يمكن أن تمر، ويجب إعادة التفاوض بشأنها عند تسلّم الرئيس المقبل السلطة».

وفيما تبرز الصين كعدو حقيقي في معظم الاتفاقيات التي تجرّياً وأشنطن في آسيا، هي أيضاً تعدّ أساسية في تحفيز تعديل السياسة

المسائل التي تقف عائقاً أمام تعاظم القوة الأميركية آسيوياً.

فضلاً عن ذلك، تأتي الزيارة في وقت يواجه فيه اتفاق الشراكة الاقتصادية

الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ عوائق ومصاعب كثيرة، على الرغم من أنه يعدّ أحد أبرز دعائم سياسة أوباما الآسيوية، على اعتبار أنه سيخفف من سطوة الصين في وضع قواعد التجارة الإقليمية. وفي هذا

المجال، تجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق يواجه عوائق داخلية أكبر من تلك الخارجية، من خلال اعتراض

المرشح الجمهوري دونالد ترامب عليه أيضاً المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون التي كانت قد دعمته خلال توليها منصب وزيرة الخارجية، ثم تراجعت عن هذا الدعم. أضف إلى ذلك، يعارض الكونغرس الاتفاقية، بشكلها الحالي؛ وفي آخر تعقيب

على هذا الموضوع، قال زعيم الغالبية في مجلس الشيوخ، السيناتور

وكل أوباما إلى مدينة هانغتشو الصينية، في زيارة رسمية هي الأخيرة له إلى هذا البلد. وفيما يحضر اجتماعات قمة العشرين، فإن جولته الآسيوية ستستمر على مدى 6 أيام، ينتقل فيها إلى لوس، للمشاركة في قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) وقمة شرق آسيا

تكتسب زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى الصين خصوصاً، وآسيا عموماً، تركيزاً كبيراً من وسائل الإعلام الأميركية لما تحمله من أثر على «إرثه» الذي عمل على تركه، منذ تسلمه ولايته الأولى في عام 2008، خصوصاً أن أوباما طالما سعى إلى الترويج لفكرة «التوجه نحو آسيا»، بعيداً عن «مستنقعات الشرق الأوسط».

لذا، بالتزامن مع الزيارة، استرجع العديد من المراقبين مصطلح «التوجه نحو آسيا»، لتقدير ما جرى تحقيقه في هذا المجال. وفيما وصل البعض إلى خلاصة أن أوباما لم يحقق شيئاً يذكر، توصل آخرون إلى أن ما بناه، ربطاً بالعلاقات المستجدة مع فيتنام والهند مثلاً، يعدّ دليلاً على تطوّر مهم.

وعلى الرغم من أن نائب مستشار الأمن القومي الأميركي بن رودس سعى، قبل الزيارة، إلى إشاعة جو إيجابي، قائلاً «نرى أن هذه الرحلة تجمع عدداً من أولويات الرئيس»، لكن ذلك لم يبلغ حقيقة أن الجولة ستستغل لإلقاء الضوء على عدد من التحديات المتعاظمة، بما فيها الصين وكوريا الشمالية والعلاقة المتوترة دائماً بين اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها من

كبيرة من سكانها لتخلق مجتمعاً استهلاكياً بات يمثل مصدر أكثر من 60% من إجمالي الناتج المحلي. ورغم ذلك، كان لتلك الخطوات آثار سلبية على اقتصادات عدة (في أميركا اللاتينية على سبيل المثال) كانت تعتمد على قدرة الصين على امتصاص صادراتها.

لذلك، رأى الرئيس الصيني أن نموذج التصدير والاستثمار انتهى صلاحيته، معتبراً أنه لم يعد فعالاً، فيما «الصين لديها الثقة والقدرة في الحفاظ على معدل نمو من متوسط إلى مرتفع، في الوقت الذي تستمر فيه البلاد في تعميق الإصلاح».

ويكمل شي شارحاً أن إستراتيجية الصين للتنمية تقوم «على الابتكار وتعمل على دفع التنمية الخضراء وتعزيز المساواة ومشاركة نتائج التنمية»، ما قد يضعها في تعارض مع الهدف الثاني الذي ذكره، وهو العمل «على الانفتاح أكثر على العالم الخارجي».

في السياق، يؤكد رئيس «المعهد الصيني للدراسات الدولية»، سوكه، أنه «في ظل وجود بداية جديدة، فإن نموذج التنمية في الصين من الممكن أن يحدد مسار التنمية في العالم بأسره وكذلك الأجندة الخاصة بمجموعة العشرين». ولعل ذلك صحيح بحكم حجم الاقتصاد الصيني اليوم وقدرته المحتملة في الضغط على اقتصادات الدول الأعضاء، ولكن الوجهة التي تتخذها الصين، على الرغم من عدم اتساقها تماماً، تبدو كأن هدفها الاندراج في المنظومة العالمية، أكثر مما تبدو ريادة تغييرية.

من هذا المنطلق، قد يُقرأ تشديد الرئيس الصيني على أنه قد «وُضع هدف الصين في الإصلاح»، وأنها «لن تنحرف عنه»؛ كأنه ضمانة للعالم الذين يريدون الانفتاح عليه بأنهم ينجزون الإصلاحات المطلوبة للاندراج في عالمهم.

تعدّ الصين
عنصرًا أساسياً في
تعديل السياسة
الأميركية الآسيوية

تركيا

لقاءات أوروبية - تركية تعجز عن حلّ الخلافات

المستقبل عندما «لا تكون تركيا في خطر». وبالرغم من تشديد دول الاتحاد الأوروبي على أهمية التقارب مع تركيا، والتخفيف إلى حد كبير من حدة الانتقادات لسياسات الرئيس التركي، وخاصة من قبل ألمانيا التي أقرّ وزير خارجيتها، فرانك فالتر شتاينماير، بأن تصريحات بلده «افتقرت رُماً إلى التضامن الذي توقعته أنقرة منها» بعد الانقلاب، فإن صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية اعتبرت أمس، أن هناك «خلافات عميقة تحت السطح» مرتبطة مباشرة بالرئيس التركي الذي يستخدم الانقلاب لمواصلة تصييق الخناق على المعارضة وتشديد قبضته على السلطة.

وإلى جانب ملف اللاجئين وتداعيات الانقلاب، فإن اعتراف البرلمان الألماني بالإبادة الأرمنية كان قد زاد من حدة التوترات مع تركيا، ما دفع بالآخر إلى حظر وصول النواب الألمان إلى قاعدة أنجريك العسكرية. لكن المستشار الألمانية، أنجيلا ميركل، أعلنت بعد لقاء عقدهت أمس مع أردوغان: «أعتقد أن من الممكن أن تكون لدينا خلال الأيام المقبلة أخبار سارة» في ما يتعلق بالحظر المفروض، مشيرة إلى تحسن العلاقات بين البلدين و«وجود فرصة لتسوية الخلافات حول إعفاء الأتراك من تأشيرات الدخول إلى دول الاتحاد».

(الأخبار)

الرئيسية، إلى جانب بند «واحد مقابل واحد» الذي يقول إنه في مقابل كل سوري يعاد من الجزر اليونانية إلى تركيا، سيتم استقبال سوري آخر من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي).

وفي حين شددت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغريني، على «ضرورة إعادة بناء حوار قوي» بين الاتحاد و تركيا، وأعربت عن «دعم الاتحاد لشعب تركيا ومؤسساتها في الأوقات العصيبة»، أعلن وزير خارجية النمسا، سباستيان كورتس، رفض بلاده انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، مطالباً في المقابل بوجود «شراكة مميزة تعتمد على تحقيق المصالح المشتركة».

بدوره، عبّر وزير الخارجية البلجيكي، ديدييه ريندرز، عن «تخوف» بلاده من «عدد الاعتقالات في تركيا والتطورات الخطيرة (التي) قد تكون نهاية حلم تركيا في الانضمام إلى الاتحاد».

وفي سياق الرد على المواقف الأوروبية، أعلن جليك أن مثل هذه التعليقات «تفتقر إلى الرؤية» و«تضع مستقبل أوروبا في خطر». أما في ما يخص «قانون مكافحة الإرهاب»، فقال إن من «غير العقلاني» أن تتوقع أوروبا من تركيا أن تغيّر القانون «في ظل الوضع الأمني في البلاد» ووجود تهديدات حقيقية من قبل «المنظمات الإرهابية»، من دون أن يستبعد في الوقت نفسه إدخال تعديلات على القانون في

وقال وزير خارجية لوكسمبورغ، جان أسيلبورن، عقب اجتماع وزراء الاتحاد مع جليك، «على المستوى السياسي، نحتاج إلى تقارب وإلى تطبيع العلاقات. إنها أول مرة منذ محاولة الانقلاب التي نتحدث فيها بعضنا إلى بعض، لا عن بعضنا البعض... كلنا نريد أن تستقر العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ولكن علينا أن نعود إلى حكم القانون بأسرع ما يمكن».

في المقابل، أعرب جليك عن «خيبة أمل تركيا الشديدة» إزاء رد الفعل المبدي للاتحاد الأوروبي على محاولة الانقلاب، إلا أنه شدد على «تمسك أنقرة باتفاق المهاجرين»، مشيراً إلى «وجود توافق قوي بشأن التركيز الآن على تحسين التعاون بين تركيا والاتحاد الأوروبي».

وكان الاتحاد الأوروبي قد انتقد باستمرار سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعالق المواقف المنددة بحملة الاعتقالات والإغفاءات من الخدمة» التي قامت بها الحكومة التركية. وجاء ذلك بالتزامن مع محاولات أنقرة «إبتراز» الاتحاد الأوروبي «الذي لم يلتزم» ببنود اتفاق «اللاجئين والمهاجرين»، وقد استخدمت تركيا هذا الملف كورقة ضغط في وجه احتمال عدم إعطاء بروكسل تأشيرة الدخول لـ 80 مليون مواطن تركي إلى دول «شنغن» (أحد بنود الاتفاق

«تركيا وبروكسل تتصالحان وتبادلان القبل»؛ قد تختصر هذه العبارة قراءة الصحف الغربية للاجتماع الأول، أول من أمس، بين وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي والوزير التركي للشؤون الأوروبية، عمر جليك، عقب محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، والتي أقت بظلالها على العلاقات التركية الأوروبية عامة، وعلى الاتفاق المثير للجدل بشأن «المهاجرين إلى أوروبا» خاصة.

وفي ظل انتقاد تركيا للموقف الأوروبي «الضعيف» من محاولة الانقلاب، وتذمّر بروكسل من قانون «مكافحة الإرهاب» التركي وانتقاد الممارسات «القمعية» بحق المعارضين، وخاصة الصحفيين والإعلاميين، شهدت العلاقات التركية الأوروبية توتراً كبيراً في الأسابيع الماضية كاد أن يؤدي إلى انهيار الاتفاق المتعلق بملف «المهاجرين»، والذي بات ورقة حساسة (رابحة أو خاسرة) في يد الأحزاب السياسية المتشددة في دول الاتحاد الأوروبي.

ورأت الصحف الغربية أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى «تخفيف» حدة التوتر بين تركيا والدول الأوروبية، بعدما قامت الأخيرة بتوجيه انتقادات لاذعة للرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، و«لحملة الاعتقالات» التي قادها في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة في منتصف تموز الماضي.